



الجلسة ٦٥٠٩

الاثنين ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موريس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربايتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باودونغ
	غابون	السيد ميسون
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه الجلسة هي أول جلسة علنية للمجلس لشهر نيسان/أبريل، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، بالنيابة عن المجلس، بسعادة السيد لي باودونغ، الممثل الدائم للصين، لاضطلاعهم بمهام رئيس مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس ٢٠١١. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير لي ووفده للحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أبدوها في تسيير أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أَدْعُو السيد عبد الإله الخطيب، الممثل الخاص للأمين العام للجماهيرية العربية الليبية، للاشتراك في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة للسيد الخطيب.

السيد الخطيب (تكلم بالإنكليزية): أقدر إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على الحالة في ليبيا ومناقشة الأحداث التي وقعت منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها الأمين العام، في ٢٤ آذار/مارس، بما في ذلك زيارتي الثانية للبلد.

على الرغم من فعالية الجهود التي بذلها أعضاء التحالف لتنفيذ منطقة حظر الطيران وحماية المدنيين، تواصل القتال بين القوات البرية للمعارضة المسلحة والموالين للعقيد القذافي. وفي ٣١ آذار/مارس، استعادت القوات البرية للعقيد

القذافي بلدة نفطية استراتيجية، هي رأس لانوف، وتحركت مقربةً من مدينة أخرى رئيسية في الشرق، هي البريقة، لتصبح المدينة في مرمى نيرانها، وبالتالي تكاد أن تكون قد ألغت التقدم الذي أحرزه مقاتلو المعارضة منذ بدء الضربات الجوية الدولية في ١٩ آذار/مارس. وكذلك في ٣١ آذار/مارس، غادر أحد أكبر المسؤولين في النظام، وزير الخارجية موسى كوسة، جواً إلى لندن، معلناً أنه لم يعد بوسعه أن يعمل ممثلاً للحكومة الليبية.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع، استمر القتال في مدن مصراتة، والزاوية، والبريقة. وهناك تقارير غير مؤكدة تفيد بأن قوات الحكومة بدأت تقصف البلدات الواقعة جنوب غربي طرابلس. واستمرت الضربات الجوية أيضاً في مطلع الأسبوع على سرت ورأس لانوف، الواقعتين على بعد ٢٤٠ و ٦٥٠ كيلومتراً شرقي طرابلس، على التوالي.

وفي مؤتمر لندن، الذي دعا إلى عقده في ٢٩ آذار/مارس رئيس الوزراء ديفيد كامبرون، اجتمع أكثر من ٤٠ ممثلاً لجهات من بينها الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، لتقييم الحالة في ليبيا وللتشاور حول السبل الكفيلة بمساعدة الشعب الليبي.

وكان من نتائج المؤتمر أن اتفق المشاركون على إنشاء فريق اتصال دولي معني بليبيا، تلتخص مهامه، أولاً، في توفير القيادة والتوجيه السياسي العام للجهد الدولي، بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، لدعم ليبيا؛ وثانياً، توفير منتدى لتنسيق الاستجابة الدولية بشأن ليبيا؛ وثالثاً، توفير جهة اتصال في المجتمع الدولي للاتصال مع الطرفين الليبيين.

الشرعية الدستورية من خلال الاستفتاء. وتحدث الرؤية جارية، فإنها تميل نحو عضوية مكونة من ١٢ إلى ١٥ عضوا يتوفر فيها التوازن الإقليمي، وتشمل المنظمات الدولية. ورحب المشاركون في مؤتمر لندن بعرض الأمين العام الاضطلاعَ بدور قيادي في تنسيق المساعدة الإنسانية والتخطيط لدعم الاستقرار على المدى الطويل.

وفي ٣١ آذار/مارس، قمت ببعثتي الثانية إلى ليبيا، بادئاً بإيها بزيارة استغرقت يوماً واحداً إلى طرابلس، حيث التقيت بالمسؤولين في الحكومة الليبية، بمن فيهم السيد البغدادي المحمودي، الأمين العام للجنة الشعبية العامة، الذي يعتبر بمثابة رئيس الوزراء، وكبار أعضاء لجنة العلاقات الخارجية باللجنة الشعبية العامة، ومن بينهم السيد عبد العاطي العبيدي والسيد محمد سيالة، الأمين العام للجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي.

وقد أطلعت المجلس على المناقشات التي أجريتها مع الحكومة الليبية في طرابلس في الأيام السابقة، وأشارت إلى أن السلطات الليبية أبلغتني باستعدادها لقبول وقف لإطلاق النار تحت إشراف مراقبين محايدين، إن قبل المجلس بفعل الشيء نفسه. وذكر الرئيس أن المجلس على استعداد لتنفيذ وقف إطلاق النار ويرغب في ذلك، شريطة أن يقبل الطرف الآخر بفعل الشيء نفسه، وأن يشمل وقف إطلاق النار إنهاء الحصار عن جميع المدن الغربية، وسحب القوات العسكرية، بما في ذلك القنصاة، من المدن والسماح للسكان بالتعبير بحرية عن موقفهم.

وعلاوة على ذلك، أوضحوا أن الهدف من الانتفاضة الشعبية هو رحيل العقيد القذافي وأن وقف إطلاق النار وحده لن يكون كافياً لإنهاء الصراع في ليبيا. ومع ذلك، فإن تقارير وسائل الإعلام أوردت تصريحات حكومية تشير إلى رفض الحكومة لوقف إطلاق النار. وتكلم المجلس عن شواغله بشأن عدم توفر الأموال، فضلاً عن المسائل المحيطة بتسويق وبيع النفط والغاز في ليبيا، مؤكداً على أن المسألة تتطلب اهتماماً عاجلاً من أجل تمكين الاقتصاد من العمل بفعالية. وأشار المجلس إلى أن الاستدامة تعتمد على

وعلى الرغم من أن المناقشات بشأن العضوية لا تزال جارية، فإنها تميل نحو عضوية مكونة من ١٢ إلى ١٥ عضوا يتوفر فيها التوازن الإقليمي، وتشمل المنظمات الدولية. ورحب المشاركون في مؤتمر لندن بعرض الأمين العام الاضطلاعَ بدور قيادي في تنسيق المساعدة الإنسانية والتخطيط لدعم الاستقرار على المدى الطويل.

وفي ٣١ آذار/مارس، قمت ببعثتي الثانية إلى ليبيا، بادئاً بإيها بزيارة استغرقت يوماً واحداً إلى طرابلس، حيث التقيت بالمسؤولين في الحكومة الليبية، بمن فيهم السيد البغدادي المحمودي، الأمين العام للجنة الشعبية العامة، الذي يعتبر بمثابة رئيس الوزراء، وكبار أعضاء لجنة العلاقات الخارجية باللجنة الشعبية العامة، ومن بينهم السيد عبد العاطي العبيدي والسيد محمد سيالة، الأمين العام للجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي.

وجددت طلب المجتمع الدولي التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، وأكدت على الحاجة الملحة لوقف العمليات العسكرية فوراً، ووقف جميع الأعمال العدائية ضد السكان المدنيين في ليبيا وإنهاء الحصار على جميع المدن والبلدات. وشددت أيضاً على ضرورة احترام التطلعات المشروعة للشعب الليبي، وكفالة الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية إلى جميع المدن والبلدات، وخصوصاً مصراتة، وزنتان، بالإضافة إلى السماح بالعودة الآمنة للعمال المهاجرين من المدن المحاصرة. ودعوت إلى إطلاق سراح جميع الصحفيين الأجانب، بمن فيهم أربعة من أعضاء طاقم قناة الجزيرة.

في ١ نيسان/أبريل، ذهبت إلى بنغازي حيث اجتمعت بالسيد مصطفى عبد الجليل، رئيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، والعديد من أعضاء المجلس. وأطلعوني على رؤيتهم لليبي الديمقراطية. والأولوية الأولى هي لاستعادة

أساس جنساني وانتهاكات حقوق الإنسان. وتظل الأحوال الإنسانية بشكل عام، خاصة داخل المناطق التي يجري فيها القتال وحولها، تتسم بالخطورة، ولا سيما في ما يتصل بالاحتياجات الطبية وفي مجال الحماية. وتعاني هذه المناطق أيضا من تعطل الخدمات العادية وخطوط الإمدادات.

وأفادت تقارير بأن هناك تحركات للسكان داخل ليبيا وحول أجدابيا. ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، فر عشرات الآلاف من القتال في المدينة، وفي حين عاد البعض، إلا أنهم قد يضطرون إلى التحرك مرة أخرى، مع استمرار عدم استقرار الحالة. وحتى ٤ نيسان/أبريل، كان أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص قد غادروا ليبيا. ولا يزال أكثر من ١٢ ٠٠٠ محصورين على طول حدود ليبيا مع تونس ومصر. وحتى ٢٩ آذار/مارس، قدمت منظمة الهجرة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مساعدات لإجلاء ما يزيد على ٨٨ ٠٠٠ شخص، غادروا ليبيا. وفي حين كانت تحركات السكان تشمل بداية العاملين المهاجرين الذكور، فقد زاد بشكل طفيف عدد النساء والأطفال الذين يصلون إلى مناطق العبور الحدودية في الأسبوع الماضي. ويفيد عدد صغير، لكنه آخذ في التزايد، من أسر المهاجرين التي تعبر الحدود بصحبة النساء والأطفال، بالتعرض لمضايقات وتخويف وعنف داخل ليبيا.

ويجري، بشكل متزايد، فحص المهاجرين الذين يعانون حالات صحية خطيرة كالإصابات وأمراض الصحة العقلية والأمراض غير المعدية مثل السكر وارتفاع ضغط الدم وغيرها من أمراض القلب، وإحالتهم للحصول على المزيد من الرعاية والعلاج.

لقد كان الدعم الذي وفرته حكومتا تونس ومصر لتيسير عمل المجتمع الإنساني نفيسا، وكذلك التدفق الضخم للمساعدات من منظمات المجتمع المدني المحلية والسكان في

مصدرين رئيسيين، هما القروض المضمونة في مقابل مبيعات النفط والغاز، والأصول المجمدة في الخارج.

وفيما يتعلق بلجنة تقصي التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، قال المجلس إنه يرحب بإنشائها وإنه مستعد للعمل بشكل وثيق مع اللجنة.

وأثناء اجتماعي بالمجلس، استمعت إلى إحاطة من أحد أعضاء المجلس من مدينة مصراتة وكان قد سافر لمدة ٣٠ ساعة لحضور الاجتماع. وحث هو وغيره من أعضاء المجلس على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لوضع حد للحالة الخطيرة للغاية التي لا تزال سائدة في تلك المدينة.

وفي ٣١ آذار/مارس، عندما قمت برحلي الثانية إلى ليبيا، عقد الاتحاد الأفريقي اجتماعا تقنيا في مقره لتبادل وجهات النظر بشأن وقف الأعمال العدائية في ليبيا. وحضر الاجتماع ممثلون عن الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة. وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون مختلف الخيارات الممكنة لحل الأزمة الليبية والطرائق الكفيلة بوقف إطلاق النار.

وأرحب ترحيبا كبيرا بجهود الاتحاد الأفريقي ويحدوني أمل قوي أن يعمل المجتمع الدولي بشكل موحد لوضع حد سريع للعنف ومعاناة الشعب الليبي. كما أرحب بحكم المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في ٢٥ آذار/مارس، الذي يناشد الحكومة الليبية الامتناع عن أي أعمال تسفر عن إزهاق للأرواح أو انتهاك حياة وسلامة الأشخاص، وأن تقدم الحكومة إليها في غضون ١٥ يوما تقريرا بشأن الإجراءات التي اتخذت امتثالا لهذا الحكم.

لا تزال المعلومات بشأن الحالة الإنسانية في ليبيا محدودة نظرا لعدم إمكانية الوصول إلى مناطق مختلفة من البلد. غير أنه يخشى من أن هناك قلقا شديدا فيما يتصل بمسألة الحماية، مثل الألغام الأرضية والعنف القائم على

وفي الوقت الراهن، لا يزال من الصعب جدا معرفة كم سيستغرق حل الصراع في ليبيا. لكن مسؤولية إيجاد حل تقع على عاتق الشعب الليبي نفسه. فضلا عن ذلك، من الواضح أن المجتمع الدولي لا بد من أن يظل متحدا وأن يفعل كل ما في وسعه لدعم هذا السعي للتوصل إلى حل، خاصة عن طريق توفير الدعم اللازم للأمم المتحدة كي تنفذ بالكامل قراري مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد الخطيب، على بيانه الشامل.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

هذين البلدين. وحتى ٣ نيسان/أبريل، بلغ تمويل النداء الإنساني العاجل نسبة ٧٠ في المائة، أي ١١٣ مليون دولار، و ١,٤ مليون دولار من التبرعات المعلنة. وبدأت الأمم المتحدة الآن تقييمها للاحتياجات الأمنية في المناطق الواقعة في شرق البلد. وستبدأ قريبا تقييما للاحتياجات الإنسانية.

ومنذ أن توليت مهامي كمبعوث خاص، قبل أكثر من ثلاثة أسابيع، قمت بأربع زيارات منفصلة إلى ليبيا، اثنتان إلى طرابلس وواحدة إلى طبرق وأخرى إلى بنغازي. لقد شاركت مشاركة تامة في إقامة اتصالات مع الطرفين والتشاور على نطاق واسع مع المجتمع الدولي. وأنا على استعداد للسفر مرة أخرى إلى ليبيا، حسما تقتضي الحالة، وأنوي إجراء المزيد من المشاورات مع الأطراف الإقليمية والدولية.